

قلنا الحكم مقطوع والظن في طريقه . الثاني
قوله عليه السلام لعل هذه الامة برهه بالكتاب
وبرهه بالسنة وبرهه بالقياس فاذا فعلوا
ذلك فقد صلوا . الثالث دم بعض الصحابة من
غير نكير . قلنا معارضان يمثلهما فيجب التوفيق
الرابع نقل الامامية انكاره عن العترة . قلنا
معارض نقل الزيدية . الخامس انه يؤذي في
الخلافة والمنازعة وقد قال تعالى ولا تنازعوا
قلنا الآية في الآراء والحدوب لقوله عليه
السلام
اختلاف ائمتي رحمه . السادس الشارح فضارين
الارزمنة والامكنه في الشرف والصلوات في

وتقدس

الفقر

الفقر وجمع بين الماء والتراب في التطهير وأوصى
التعفف على الحره الشوها . دون الامة الحسناء وقطع
سارق القليل دون غاصب الكثير وجلد بقدر
الرتا وشرط فيه شهادة أربعة دون الكفر ود
ك
بنا في القياس . قلنا القياس من حيث عرف المعنى
الثانية قال النظام والبصري وبعض الفقهاء
التخصيص بالعله أمر بالقياس وانكره آخرون
وهو المختار . وفرق أبو عبد الله بين الفعل والترك
لنا أنه إذا قال حرمت الخمر لكونها مسكرة محتمل
عليه الاستكثار مطلقاً ويحتمل عليه استكثارها قيل
الأغلب عدم التقييد . قلنا فاللتخصيص لا يفيد